

تسهيل وترويج الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية

Facilitation and promotion of non-oil exports in KSA.

ليندة رزقي^{*}، ملوكة برورة²، لوطفي بولخليب³

¹ جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة (الجزائر)، l.rezgui@univ-skikda.dz

² جامعة باتنة 1 (الجزائر)، melouka.baroura@univ-batna.dz

³ الجامعة الإسلامية العالمية (ماليزيا)، lotfiblb2030@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/12/26

تاريخ القبول: 2025/10/08

تاريخ الاستلام: 2025/02/23

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الفعال للصادرات غير النفطية وأهمية تنويعها خاصة بالنسبة للاقتصادات التي تعتمد على الحروقات كمصدر أساسي للدخل لذا ركزنا على مختلف الطرق والسبل المتبعة لتسهيل وترويج الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية رغبة منها في تأمين اقتصاد الدولة -البتروولية- من الصدمات والأزمات الخارجية، وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح تطور قيمة الصادرات النفطية وغير النفطية للمملكة ودرجة تأثر كل منها بتقلبات أسعار البترول والأزمات العالمية المختلفة ووزننا في قيمة الصادرات وكذلك نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدولة منذ بداية الألفية الثالثة، أيضا تم رصد أهم الاستراتيجيات التي اعتمدها المملكة العربية السعودية لزيادة صادراتها غير النفطية وتسهيل وصول منتجاتها إلى الأسواق العالمية خاصة منذ إنشاء هيئة تنمية الصادرات السعودية، وقد خلصت الدراسة إلى أن المملكة بذلت جهودا كبيرة ورصدت ميزانية لا بأس بها للترويج لصادراتها غير النفطية حيث تضاعفت أكثر من 10 مرات خلال 20 سنة، لكن رغم الجهود المبذولة إلا أن قطاع الصناعات الاستخراجية وما يرتبط بها من منتجات مكررة مازالت تسيطر على أكبر نسبة من الصادرات السعودية كذلك الناتج المحلي الإجمالي لها.

الكلمات المفتاحية: الصادرات غير النفطية، ترويج الصادرات، الصادرات السعودية، هيئة تنمية الصادرات السعودية.

تصنيف JEL: F140 ؛ F130

Abstract:

This study aims to highlight the effective role of non-oil exports and the importance of diversifying them, especially for economies that depend on hydrocarbons as a primary source of income. Therefore, we focused on the various methods and means used to facilitate and promote non-oil exports in the Kingdom of Saudi Arabia, out of a desire to secure the state's petroleum economy from external shocks and crises.

In our study, we employed a descriptive-analytical approach to examine the development of the value of the Kingdom's oil and non-oil exports. We analyzed how each was affected by fluctuations in oil prices, various global crises, and their respective contributions to the total export value. Additionally, we assessed the percentage of their contribution to the country's gross domestic product (GDP) since the beginning of the third millennium. The most important strategies adopted by the Kingdom of Saudi Arabia to increase non-oil exports and facilitate the entry of its products into global markets were also examined, particularly following the establishment of the Saudi Export Development Authority.

The study concluded that the Kingdom has made significant efforts and allocated a substantial budget to promote its non-oil exports, which have increased more than tenfold over the past 20 years. However, despite these efforts, the extractive industries sector and its related refined products still dominate the largest share of Saudi exports and continue to contribute the most to its GDP.

Keywords: non-oil exports, export promoting, Saudi exports, Saudi Export Development Authority

Jel Classification Codes : F140 ; F130

* ليندة رزقي | l.rezgui@univ-skikda.dz

مقدمة:

تعتبر الدول العربية أكثر الدول المعتمدة على ثرواتها البترولية وعلى قطاع الطاقة كمكون رئيسي للنتاج المحلي الإجمالي وهذا لعقود متتالية، ما جعل اقتصادها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتغيرات أسعار البترول، لهذا تحاول مجموعة من الدول العربية ومنها المملكة العربية السعودية تنويع اقتصادها للخروج من التبعية للمحروقات وتجنب انخيار اقتصادها بانخيار أسعار البترول مثلما حدث خلال الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وكذلك سنة 2014 وأيضاً الأزمة المفاجئة المتمثلة في جائحة كورونا، وهناك خطر آخر وهو نزوب الثروات الطبيعية مع مرور الوقت، وحسب الأرقام المقدمة من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تمثل الاحتياطات النفطية العربية قرابة 41.3 بالمئة من الاحتياطي العالمي و 26 بالمئة من الغاز الطبيعي مع توقعات بتراجع هذا الاحتياطي بنسبة 7% و 7.5% على التوالي عام 2030 كذلك توقعات بانخفاض الأسعار الى 80 دولار سنة 2030، هذه المعطيات تحتم على الدول العربية وبالأخص المملكة العربية السعودية التي تمتلك أكبر احتياطي عربي وأكبر الأرقام انتاجاً وتصديراً العمل بجدية لتنويع صادراتها خارج المحروقات.

إن التركيز على تنويع الصادرات غير النفطية أمر بالغ الأهمية لحماية اقتصاد المملكة العربية السعودية من الأزمات ولبناء استراتيجية تحمي الأجيال القادمة وجب وضع خطط للتنمية المستدامة، مثلما وضعت المملكة خطة لسنة 2030 التي بدأت في تطبيقها منذ سنة 2016، أخذ فيها قطاع التصدير حيزاً كبيراً واهتماماً بالغاً من قبل السلطات الحكومية السعودية. من خلال ما سبق سوف نتناول في هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي السبل والاستراتيجيات المعتمدة من قبل المملكة العربية السعودية للترويج لصادراتها غير النفطية وتسهيل وصولها إلى الأسواق العالمية؟

من هنا يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما نصيب الصادرات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات السعودية إجمالاً؟
2. ما درجة تأثير تقلب أسعار البترول على الاقتصاد السعودي؟
3. ما هي أهم الاستراتيجيات التي تبنتها المملكة العربية السعودية للترويج لصادراتها غير النفطية؟

من هذه التساؤلات نضع الفرضيات التالية:

1. كأى دولة عربية بترولية تبقى الصادرات النفطية تسيطر على أكبر نسبة من الناتج المحلي الإجمالي السعودي وأيضاً تمثل أكبر قيمة من إجمالي صادرات المملكة.
2. هناك علاقة طردية قوية بين تقلبات أسعار البترول ومختلف الأرقام الاقتصادية للمملكة العربية السعودية.
3. أوجدت المملكة العربية السعودية عديد السبل لتسهيل وترويج صادراتها غير النفطية انعكس هذه إيجاباً على قيمة الصادرات غير النفطية.

- **أهمية الدراسة:** تتمثل أهمية الدراسة في رصد وتوضيح أهم الاستراتيجيات المتبعة من قبل المملكة العربية السعودية كدولة بترولية لتخفيف اعتماد اقتصادها على الثروات الباطنية، وتسهيل دخول منتجاتها إلى الأسواق العالمية وإعطاء توصيات مفيدة للدول المشابهة للاقتصاد السعودي كالجائر مستوحاة من تجربة المملكة.
- **أهداف الدراسة:** تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الوضع الاقتصادي وجانب الصادرات غير النفطية بشكل خاص للمملكة العربية السعودية وإبراز مدى تأثيرها بتقلبات أسعار البترول، وتوضيح طرق اهتمام الدولة بترقية صادراتها خارج المحروقات واستخلاص الطرق الناجعة منها لمحاولة تقديمها كحلول مساعدة لترقية الصادرات الجزائرية.

• **المنهج المتبع:** لمعالجة إشكالية الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بعرض الأرقام الوصفية لقيمة الصادرات الاجمالية للمملكة العربية السعودية كذلك نسبة مساهمة الصادرات النفطية وغير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة وتطور الصادرات غير النفطية منذ سنة 2000 والجهود المبذولة لترقية هذه الأخيرة.

وقد عالجنا الإشكالية السابقة من خلال محورين رئيسيين:

المحور الأول: نظرة شاملة عن الصادرات السعودية النفطية وغير النفطية — مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي.

المحور الثاني: إجراءات تسهيل وترويج صادرات المملكة العربية السعودية غير النفطية.

المحور الأول: نظرة شاملة عن الصادرات السعودية النفطية وغير النفطية — مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي.

في هذا المحور سنلقي نظرة فاحصة على أهم المؤشرات المؤثرة على الاقتصاد السعودي خلال الفترة 2020-2024 من خلال التعرض إلى ترتيب المملكة العربية السعودية عربيا في انتاجها وتصديرها للنفط، قيمة الصادرات النفطية وغير النفطية وتنوع ومساهمة كل منها في الناتج المحلي الإجمالي.

أولا: ترتيب المملكة العربية السعودية في بعض المؤشرات الخاصة بالصناعة الاستخراجية.

تمثل الاحتياطات النفطية العربية قرابة 41.3 بالمئة من الاحتياطي العالمي و 26 % من الغاز الطبيعي مع توقعات بتراجع هذا الاحتياطي بنسبة 7% و 7.5 بالمئة على التوالي عام 2030 ، كذلك توقعات بانخفاض أسعار النفط إلى 80 دولار للبرميل سنة 2030 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، جويلية 2024، صفحة 3)، هذا جعل الدول العربية ومنها المملكة العربية السعودية ضعيفة في مجال التنوع الاقتصادي مقارنة بالدول الأجنبية الأخرى خاصة مجموعة العشرين، إذ رغم الانفتاح الاقتصادي والدعوة إلى تحرير التجارة منذ خمسينيات القرن الماضي إلا أن المملكة مازالت تعتمد على النفط كمصدر دخل أولي نظرا للثروات الباطنية والاحتياطي الكبير لديها هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 01: ترتيب المملكة العربية السعودية عربيا في قيمة الصادرات البترولية، احتياطات وإنتاج النفط والغاز.

المؤشرات	المرتبة	2020	2023	2024	توقعات 2030	النسبة من الإجمالي العربي
احتياطي النفط المؤكدة (مليار برميل)	1	267	256.1	252.7	230.3	36%
احتياطي الغاز الطبيعي (تريليون متر مكعب)	2	9.07	8.73	8.56	6.96	14.8%
انتاج النفط الخام والغاز المضغوط والسوائل الأخرى (مليون برميل يوميا)	1	10.72	10.72	10.73	11.95	37.4%
قدرة تكرير النفط الخام (مليون برميل يوميا)	1	2.8	3.2	3.2	3.2	28.8%
الإنتاج من المنتجات الهيدروكربونية (مليون برميل مكافئ نفط)	1	12.68	13.53	13.09	15.17	32.8%
انتاج الغاز الطبيعي الجاف (مليار متر مكعب)	2	113.8	130.3	136.8	186.8	21%
الإنتاج من غاز البترول المسال (ألف برميل يوميا)	1	969.9	955.4	950.7	922.5	45.7%
صافي الصادرات من النفط الخام ومنتجاته (الإجمالي اليومي بالمليون برميل)	1	8.58	8.84	8.27	9.11	39.7%
صافي الصادرات من المنتجات الهيدروكربونية (م برميل مكافئ نفط يوميا)	1	8.6	8.8	8.3	9.1	35%
صافي الصادرات من غاز البترول المسال (ألف برميل يوميا)	1	923.6	900.8	604.5	856.1	49.9%
صافي الصادرات من الغاز الطبيعي الجاف (مليار متر مكعب)	6	00	00	00	00	00%
صافي الصادرات من الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب (مليار متر مكعب)	6	00	00	00	00	00%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير القطاعي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار (جويلية 2024) متاح على الموقع:

<https://www.dhaman.org/sector-reports-ar.html>

نلاحظ من خلال الجدول رقم 01 أن المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة الأولى تقريبا فيما يخص الاحتياطي وإنتاج النفط بنسبة 36% و 37% على التوالي من الإجمالي العربي لسنة 2024 باستثناء الغاز الطبيعي حيث احتلت المرتبة الثانية بعد دولة قطر، كذلك سيطرت الصادرات البترولية السعودية على المراتب الأولى عربيا فيما يخص صادرات النفط الخام ومنتجاته بنسبة 39% من الإجمالي العربي و 35% و 49% من الإجمالي العربي في كل من صادرات المنتجات الهيدروكربونية وصادرات غاز البترول المسال لسنة 2024، كما أن حسب التوقعات لسنة 2030 تبقى المملكة مسيطرة على كل المتغيرات سابقة الذكر، هذا يجعل المملكة العربية السعودية أكثر عرضة من باقي الدول العربية لتقلبات أسعار البترول والأزمات المفاجئة وكذلك احتمال تسارع وتيرة الخطر مستقبلي متمثل في نزوب الثروات الطبيعية البترولية.

ثانيا: حجم الصادرات ودرجة تنوعها.

من أجل مقارنة أوضح حول مدى اعتماد المملكة العربية السعودية على الثروات النفطية في اقتصادها وهيكل صادراتها النفطية مقارنة بباقي المنتجات نحلل الجدولين التاليين:

الجدول رقم 02: صادرات المملكة العربية السعودية حسب طبيعة المواد خلال الفترة 2015-2019 (مليون ريال)

المواد Items	2019		2018		2017		2016		2015	
	القيمة value	الوزن weight	القيمة value	الوزن weight	القيمة value	الوزن weight	القيمة value	الوزن weight	القيمة value	الوزن weight
خام RAW MATERIAL	639,256	357,130	722,108	371,803	528,328	361,393	433,696	381,335	501,799	365,006
نصف مصنعة SEMI FINISHED PRODUCTS	167,011	67,896	183,069	63,030	139,658	49,326	126,448	52,400	136,719	49,743
مصنعة FINISHED PRODUCTS	174,745	67,236	198,724	74,965	163,895	73,048	128,279	66,542	124,795	51,493
المجموع Total	981,012	492,262	1,103,900	509,797	831,881	483,767	688,423	500,277	763,313	466,243

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، إحصاءات الصادرات 2019، ص 35، متاح على الموقع:

<https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/Exports%202019.pdf>

الجدول رقم 03: هيكل صادرات المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2019-2022

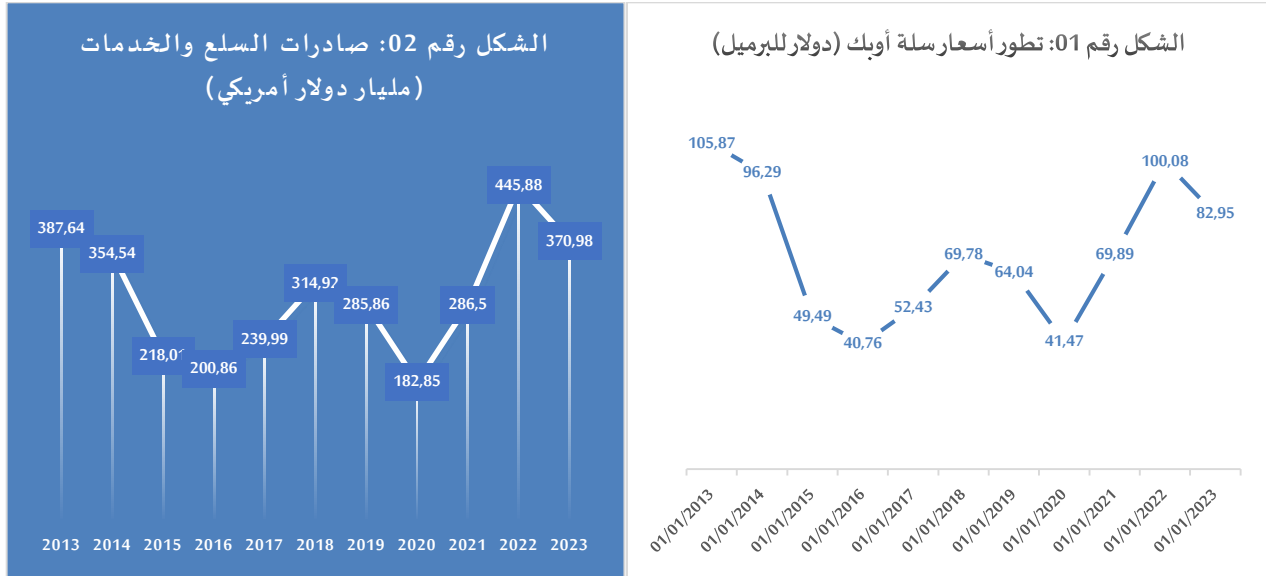
(مليون ريال)									
التغير 2022 (%)	التغير 2021 (%)	النصيب المئوي			2022	2021	2020	2019	
		2022	2021	2020					
61.8	69.4	79.5	73.2	68.7	1,226,277	758,124	447,600	751,828	الصادرات النفطية
60.6	60.4	62.9	58.3	57.7	969,542	603,826	376,434	625,863	نفط الخام
66.4	116.8	16.7	14.9	10.9	256,735	154,298	71,166	125,965	منتجات المكررة
13.7	35.8	20.5	26.8	31.3	315,663	277,548	204,352	229,184	الصادرات غير النفطية
14.3	46.0	12.9	16.8	18.2	198,531	173,653	118,953	140,748	بترودكيمياويات
9.2	30.0	1.4	1.9	2.3	21,618	19,795	15,225	16,289	مواد البناء
16.8	14.1	1.1	1.4	2.0	16,997	14,547	12,753	13,038	منتجات زراعية وحيوانية وغذائية
12.9	21.1	5.1	6.7	8.8	78,517	69,553	57,421	59,109	سلع أخرى*
48.9	58.9	100.0	100.0	100.0	1,541,940	1,035,672	651,952	981,012	المجموع

المصدر: التقرير السنوي 59 للبنك المركزي السعودي، 2023، ص 66، متاح على الرابط التالي:

<https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/AnnualReport.aspx>

الاحتياطي الكبير للمملكة العربية السعودية وكذلك حجم الإنتاج من النفط والغاز الطبيعي جعلت صادرات المملكة أقل تنوعاً فبرجعونا إلى السنوات الماضية وبداية الألفية الثالثة نجد أن صادرات السعودية النفطية تراوحت بين 90% و 78% من مجموع صادرات المملكة خلال الفترة 2001-2015 (عبد الحميد، 2018، صفحة 87)، وبقيت المواد الخام لوحدها تشكل قرابة 65% من إجمالي قيمة الصادرات السعودية لسنة 2015 لتتخفض إلى 62% و 63% من إجمالي الصادرات لسنة 2016 و 2017 على التوالي وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول حيث وصل إلى قرابة 40 دولار للبرميل سنة 2016 (الشكل رقم 01) لتبدأ الأسعار في التحسن سنة 2017 و 2018 لتزيد من حصة المواد الخام إلى 65% (الجدول رقم 02) متوافقة مع ارتفاع سعر برميل النفط، أما من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ زيادة قيمة الصادرات النفطية (نفط خام ومنتجات مكررة) منذ سنة 2019 حتى سنة 2022 حيث مثلت قرابة 80% من إجمالي الصادرات سنة 2022، أما سنة 2023 كانت حصة الوقود المعدني والزيوت وما يتصل بها 77.3% من قيمة الصادرات لتبقى المنتجات المعدنية تمثل قرابة 75% من إجمالي الصادرات السعودية خلال النصف الأول من سنة 2024. (الهيئة العامة للإحصاء، 2024)، أما الصادرات غير النفطية فقد شكلت 23% من إجمالي الصادرات السعودية سنة 2019 أخذت منها البتروكيماويات حصة الأسد بنسبة 61% أما باقي الصادرات تمثلت في مواد البناء، منتجات زراعية وحيوانية وغذائية و سلع أخرى بنسب أقل، وقد ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية من 204,352 مليار ريال سنة 2020 إلى 315,663 مليار ريال سنة 2022، ورغم هذا التحسن إلا أن الصادرات غير النفطية بقيت تشكل أقل من 30% من إجمالي الصادرات السعودية.

إن سيطرة المواد الخام والنفطية بشكل عام على قيمة الصادرات السعودية يقودنا إلى ملاحظة درجة التأثير بتقلبات أسعار البترول وهذا ما يوضحه الشكل 01 و 02:



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي. و بيانات موقع OPEC المتاحة على الموقع التالي:

https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm

من خلال الشكل رقم 01 و 02 يتوضح جليا التأثير الكبير لتقلبات أسعار النفط العالمية على قيمة صادرات المملكة العربية السعودية ففي كل ارتفاع للأسعار يقابله ارتفاع لقيمة الصادرات نظرا لسيطرة القطاع النفطي على قيمة الصادرات السعودية، وكل انخيار للأسعار يقابله انخفاض لقيمة الصادرات تقريبا بنفس الحدة هذا ما حدث خلال السنوات 2015، 2016، 2017 حيث انخفضت الأسعار إلى أقل من 53 دولار للبرميل تبعثها انخفاض للصادرات إلى 200.86 مليار دولار سنة 2016، وحدث نفس الشيء خلال أزمة كورونا الغير متوقعة أين انخفضت الأسعار إلى 41,47 دولار للبرميل سنة 2020 نتيجة قلة الطلب وتأثر حركة التجارة الدولية عالميا لتتأثر قيمة الصادرات السعودية لتصل إلى 182.85 مليار دولار.

ثالثاً: نصيب كل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية.

من خلال تحليل البيانات السابقة التي توضح اعتماد المملكة العربية السعودية في صادراتها على المواد الخام والمكررة ما جعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط بصفة مستمرة، ندرج بيانات أخرى تؤكد مدى خطورة الاعتماد على المنتجات النفطية للمملكة وضرورة التنوع أكثر من خلال مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي حسب ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: مساهمة نشاط الخدمات ونشاط التعدين والتجوير والنشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية (%)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي** (مليون ريال)	نشاط الخدمات***			نشاط التعدين والتجوير****			النشاط الصناعي*****		
		(مليون ريال)	النصيب المئوي	التغير (%)	(مليون ريال)	النصيب المئوي	التغير (%)	(مليون ريال)	النصيب المئوي	التغير (%)
2018	2,648,714	1,077,697	40.7	0.4	1,038,842	39.2	2.8	322,738	12.2	-2.9
2019	2,664,772	1,120,689	42.1	4.0	1,004,865	37.7	-3.3	323,900	12.2	0.4
2020	2,545,083	1,088,874	42.8	-2.8	944,572	37.1	-6.0	296,325	11.6	-8.5
2021	2,634,802	1,151,229	43.7	5.7	934,099	35.5	-1.1	330,128	12.5	11.4
*2022	2,867,982	1,200,528	41.9	4.3	1,083,234	37.8	16.0	356,173	12.4	7.9

* بيانات أولية. ** لايشمل صافي الضرائب على المنتجات. *** نشاط الخدمات يشمل: تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين والاتصالات، وخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، وخدمات جماعية واجتماعية وشخصية، والخدمات الحكومية. **** يشمل الزيت الخام والغاز الطبيعي. ***** يشمل تكرير النفط.

المصدر: التقرير السنوي 59 للبنك المركزي السعودي، 2023، ص 60، متاح على الرابط:

<https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/AnnualReport.aspx>

يتضح من الجدول الرابع أن الناتج المحلي الإجمالي للسعودية تسيطر عليه ثلاث قطاعات مهمة في الفترة بين 2018 و 2022 متمثلة في قطاع الخدمات في حدود 40% من نقل، مطاعم، فندقية، تجارة التجزئة.... أما النسبة المتبقية فهي مقسمة بين نشاط التعدين والتجوير بنسبة حوالي 37% (نفط وغاز طبيعي) و 12% كانت لنشاط التصنيع والذي يشمل تكرير النفط، وبالتالي فقطاع النفط هو المسيطر أيضاً على الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية، هنا يبرز الخطر في حالة التقلبات الشديدة لأسعار المواد الاستراتيجية كالنفط والغاز الطبيعي، ففي حالة انخفاض الأسعار لسبب من الأسباب مثلاً الأزمات المالية أو السياسية سوف ينعكس مباشرة على الناتج المحلي الإجمالي وبالطبع الإيرادات العامة للدولة ومختلف البرامج الانفاقية الخاصة بالتنمية المحلية، لذلك هناك ضرورة ملحة لإيجاد الحلول السريعة والمستدامة لتنويع الاقتصاد المعتمد على الثروات البترولية أو الاستخراجية، كذلك العمل على تشجيع مختلف الصناعات المحلية وإيجاد أسواق خارجية لتسويق هذه المنتجات والترويج لها وهذا ما عملت عليه المملكة العربية السعودية منذ منتصف العقد الماضي والذي يبدو أنها حققت بعض النتائج الايجابية نتيجة الإجراءات التي اتبعتها في مجال ترقيّة الصادرات غير النفطية. هذا ما نحاول التفصيل فيه في المحور الثاني.

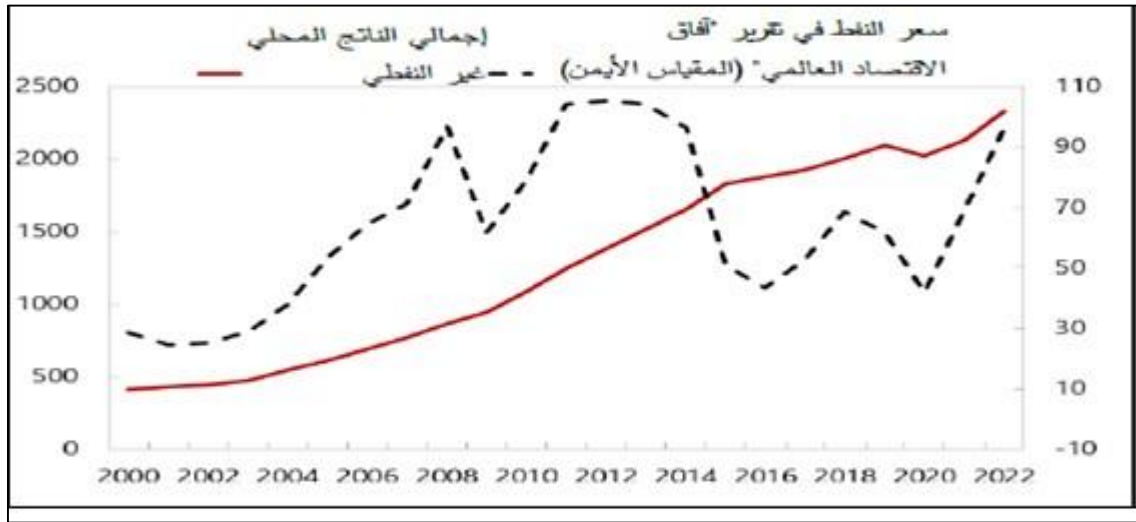
المحور الثاني: إجراءات تسهيل وترويج صادرات المملكة العربية السعودية غير النفطية.

وضعت المملكة العربية السعودية خطة إصلاحية بدأت تنفيذها منذ سنة 2016 (رؤية السعودية 2030) الهدف منها تخفيف الاعتماد على البترول وتنويع الاقتصاد، وبالرغم من تزامن تطبيق الاستراتيجية مع تراجع النمو بسبب جائحة كورونا إلا أن المملكة العربية السعودية حققت ارقام إيجابية فيما يخص تنويع الصادرات وظهرت جهودها في العديد من الإجراءات والقوانين المحفزة والمسهلة للصادرات خارج المحروقات.

أولاً: الناتج الإجمالي غير النفطي وأسعار البترول.

تبذل الدول العربية البترولية ومنها المملكة العربية السعودية جهوداً لا بأس بها لتخليص اقتصادها من التبعية لقطاع المحروقات أو على الأقل التقليل من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، حيث اهتمت المملكة العربية السعودية بباقي القطاعات الإنتاجية محاولة تطويرها وجعلها أكثر طلباً عالمياً، والعمل على زيادة جهودها لترقية الصادرات خارج المحروقات، وتوضح الأهمية البالغة للقطاع غير النفطي بالنسبة للاقتصاد السعودي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 03: إجمالي الناتج المحلي غير النفطي للسعودية وسعر النفط (مليار ريال سعودي/ دولار للبرميل)



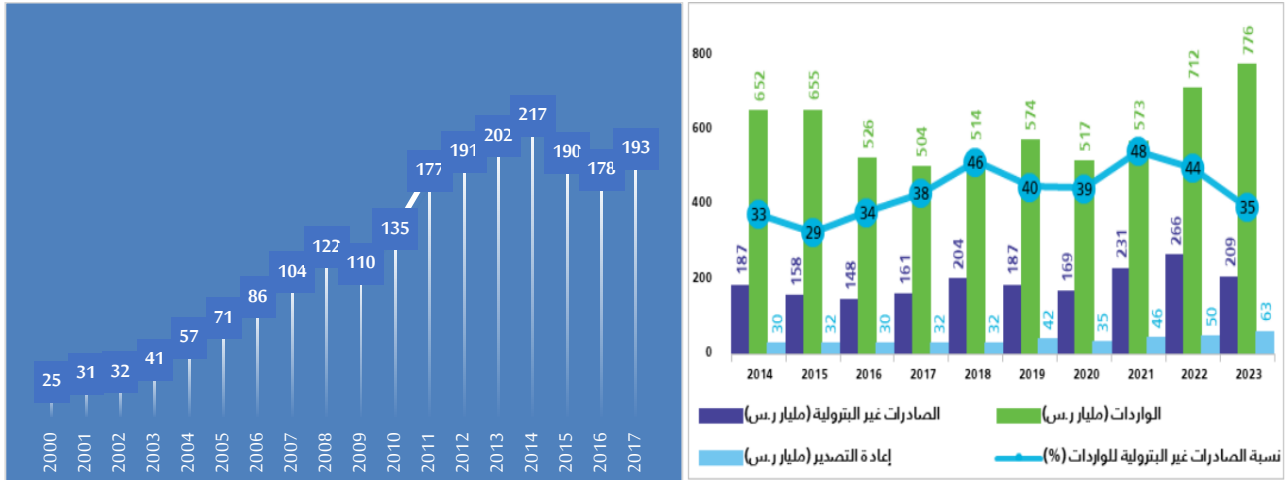
المصدر: المملكة العربية السعودية، التقرير القطري رقم 23/323، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2023، ص 4.

من خلال الشكل رقم 03 يتضح جلياً عدم تأثير الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للمملكة بتقلبات أسعار النفط المتذبذبة من سنة إلى أخرى وهذا يبين أن القطاع غير النفطي والمتكون أساساً من مختلف الخدمات (نقل، طعام، فنادق....) قطاع التصنيع (الصناعات الغذائية، الصناعة الكيماوية..)، له دور فعال في حماية الاقتصاد من أزمات قطاع النفط، فقد اهتمت المملكة بالقطاعات خارج المحروقات منذ بداية الألفية الثالثة حيث تضاعف إجمالي الناتج المحلي غير النفطي خمس مرات منذ سنة 2000 حتى سنة 2022 وذلك من حوالي 500 مليار ريال سعودي إلى قرابة 2500 مليار ريال سعودي سنة 2022، كذلك لم تظهر عليه أي تأثيرات لانخفاض أسعار البترول ومختلف الأزمات التي مر بها (الأزمة المالية العالمية 2008، أزمة الديون السيادية وظهور النفط الصخري 2015-2016) فقط نلاحظ تأثير بسيط نتيجة أزمة كورونا التي عانت منها جميع الدول وكل القطاعات.

ثانياً: تطور صادرات المملكة العربية السعودية غير النفطية خلال الفترة 2000-2023

ارتفاع الناتج الإجمالي غير النفطي منذ سنة 2000 وتضاعفه خمس مرات بحلول سنة 2022 تبعه ارتفاع قيمة الصادرات السعودية غير النفطية كذلك خلال نفس الفترة وهذا ما يبينه الشكلين 04 و 05:

الشكل رقم (04): قيمة الصادرات غير النفطية والواردات شكل رقم (05): صادرات المملكة غير النفطية خلال الفترة 2014-2023 (2000 - 2017 م) (مليار ريال سعودي)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، التجارة الخارجية لعام 2023. <https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/ITR%202023A.pdf>

هيئة تنمية الصادرات، اتفاقيات تجارية دولية، منظمة التجارة العالمية، متاح على الموقع:

الاطلاع: 2024/09/20. <https://www.saudiexports.gov.sa/ar/Exporter-Development/Pages/agreements-details.aspx?CategoryID=1> تاريخ

يتبين من خلال الشكلين تضاعف قيمة الصادرات غير النفطية متضمنة إعادة التصدير أكثر من 10 مرات حيث ارتفعت من 25 مليار ريال سعودي سنة 2000 إلى 272 مليار ريال سعودي سنة 2023، وقد عرفت قيمة الصادرات غير البترولية باستثناء إعادة التصدير تذبذباً منذ سنة 2014 حيث تراوحت بين 187 مليار ريال سعودي في 2014 و 209 مليار ريال سنة 2023 وكان أعلى ارتفاع لها سنة 2022 بقيمة 266 مليار ريال سعودي، أما جانب إعادة التصدير فقد شهد تطوراً وارتفاعاً بنسبة أكثر من 100 بالمئة من سنة 2014 إلى 2023 وانتقل من 30 مليار ريال سعودي إلى 63 مليار ريال سعودي على التوالي. وتبقى منتجات الصناعة الكيماوية من أهم صادرات المملكة العربية السعودية غير البترولية حيث شكلت 29.7% من إجمالي الصادرات غير البترولية لسنة 2023، تليها اللدائن والمطاط ومصنوعاتها بنسبة 24.9% لنفس السنة. (الهيئة العامة للإحصاء، 2023).

يبدو جلياً الاهتمام المتزايد للمملكة العربية السعودية بتنمية القطاعات خارج المحروقات حيث اتخذت مجموعة من الاستراتيجيات والتسهيلات خاصة بتشجيع الصادرات خارج المحروقات نحاول التطرق إليها في العنصر الموالي.

ثالثاً: إجراءات تسهيل وترويج الصادرات السعودية غير النفطية.

صنفت المملكة العربية السعودية أسرع اقتصاديات مجموعة العشرين نمواً حيث بلغت نسبة النمو 8.7 بالمئة سنة 2022 بفضل زيادة إنتاج النفط الخام بنسبة 16 بالمئة وزيادة النمو غير النفطي بنسبة 4.8 بالمئة (قطاع البناء، الاتصالات، المطاعم، تقنية المعلومات..). سنة 2022 (صندوق النقد الدولي، 2023، صفحة 5)، حيث رسمت المملكة استراتيجية لسنة 2030 تشمل عديد الإصلاحات وبدأت في تطبيقها منذ سنة 2016 خصت هذه الاستراتيجية تحسين مناخ الاستثمار وتحفيز الاستثمار الخاص في القطاعات خارج المحروقات كذلك التركيز على الاستدامة والتوجه إلى الاقتصاد الأخضر، تشجيع الصناعات المحلية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتركيز على الرقمنة، جميع هذه الإصلاحات سوف تعطي دفعا لزيادة الإنتاج الوطني السعودي وبالتالي التوجه نحو التصدير، وفي هذا السياق عملت السعودية على وضع مجموعة من التسهيلات والإجراءات لتسهيل وصول المنتج إلى السوق الأجنبية والمحافظة على حصة السوق الحالية والسعي لكسب أسواق جديدة.

I. انشاء هيئة تنمية الصادرات السعودية: هي هيئة حكومية بدأت أولى نشاطاتها سنة 2013 هدفها زيادة الصادرات السعودية غير النفطية والانفتاح على الأسواق العالمية وتوظيف كافة امكانياتها لتحسين كفاءة بيئة التصدير بوضع عديد البرامج وتقديم التحفيز للمصدرين، كذلك تطوير التشريعات المتعلقة بالتصدير وتنمية الكفاءات البشرية في مجال التصدير بالتعاون والشراكة مع الجهات المعنية بهدف رفع تنافسية المنتجات الوطنية وتيسير وصولها إلى الأسواق الخارجية. (هيئة تنمية الصادرات السعودية، الصادرات السعودية" مساهم رئيسي في رؤية المملكة 2030 مجموعة متكاملة من المبادرات والخدمات لدعم المنتج الوطني، 2019)

1. الخدمات المقدمة من قبل هيئة تنمية الصادرات السعودية: وضعت الهيئة عديد الخدمات لصالح المصدرين وهي:

- **دراسة السلع المتخصصة:** من أهم مقومات نجاح عملية التصدير والدخول إلى الأسواق العالمية المعرفة الجيدة بالسوق المستهدف لذلك قامت هيئة تنمية الصادرات السعودية بإعداد دراسات حول السلع المتخصصة لمساعدة وتمكين الشركات والمصالح المحلية من التوسع أكثر في السوق الخارجي ووصول منتجاتها إلى أسواق جديدة وذلك بتكوين نظرة شاملة وواضحة عن السوق الأجنبي، اذ تقدم هذه الدراسات معلومات شاملة عن اقتصاد الدول المستهدفة، بالتركيز على جوانب متعددة أهمها سلوك المستهلك، سياسة التسعير، متطلبات التصدير واستراتيجيات الدخول إلى الأسواق الأجنبية والمشتريين المحتملين كذلك تحليل بيانات قطاع الإنتاج في المملكة، وتعتبر هذه الخدمة مجانية حيث يمكن للشخص الطبيعي أو المعنوي الدخول فقط إلى الموقع الإلكتروني لهيئة تنمية الصادرات السعودية ثم اختيار الخدمة "دراسات ومعلومات الأسواق" ثم دراسات السلع المتخصصة وتحميل التقرير الذي يتناسب مع طلبه. (هيئة تنمية الصادرات السعودية، 2024)

- **تقديم تقارير حول المناقصات الدولية:** البحث عن المشاريع القائمة والمناقصات الدولية في كل من الشرق الأوسط، إفريقيا، آسيا وتزويد المصدرين بالتقارير حولها.

- **التعاملات البنكية الدولية:** تتيح هذه الخدمة للمصدرين بيانات حول العلاقات البنكية بين البنوك المحلية والأجنبية كذلك مختلف الخدمات المقدمة ونوعيتها وهذا يكون مباشرة عبر الموقع الإلكتروني لهيئة تنمية الصادرات السعودية، فيسهل بذلك على المصدرين معرفة طرق التمويل المختلفة وتقنيات الدفع في التجارة الدولية والمفاضلة بينها بسهولة عند الرغبة في التصدير.

- **قائمة المصدرين السعوديين:** هو دليل للترويج لمنتجات المصدرين السعوديين ومرجع للمستوردين من مختلف دول العالم يتوفر على المعلومات الرئيسية حول المصدرين ومنتجاتهم وهي متاحة لكل مهتم بالاستيراد من السعودية، الخدمة مجانية حيث يتم التسجيل في الموقع الإلكتروني للهيئة ثم الدخول لصفحة الشركة، ادراج الصور ثم الموافقة عليها من طرف الإدارة، يحتوي الموقع على 1897 شركة (سبتمبر 2024) وبالتالي الموقع يعتبر قاعدة بيانات أولية للمصدرين السعوديين وتتيح للمستورد الأجنبي البحث بسهولة حسب المصدر أو نوع المنتج والحصول على المعلومات. (هيئة تنمية الصادرات السعودية، 2024)

- **المشاركة في البعثات التجارية:** على الشركة أو المصدر السعودي التسجيل في موقع هيئة تنمية الصادرات السعودية ثم اختيار البعثة بعد قراءة الشروط، يتم القبول حسب المقاعد المتوفرة والخدمة مقدمة للشخص الواحد بمبلغ 3000 ريال سعودي وهي خدمة وفرصة للمصدرين والشركات الصغيرة والمتوسطة لاكتساب رؤية أوضح حول السوق الأجنبي ومقابلة شركاء أو زبائن محتملين وفهم متطلباتهم من خلال الزيارات الرسمية للوفود، (هيئة تنمية الصادرات السعودية، 2024) وقد نظمت الهيئة سنة 2019 بعثتين تجاريتين هما البعثة السعودية الباكستانية التي شهدت مشاركة 65 شركة سعودية و35 شركة باكستانية راغبة في استيراد منتجات سعودية في قطاعي الزراعة والبناء، أما البعثة الثانية هي البعثة السعودية العراقية بمدينة الرياض شارك فيها أكثر من 130 شركة سعودية في مجالي الزراعة والبناء و42 شركة عراقية هدفها بحث واستكشاف فرص التصدير إلى العراق. (هيئة تنمية الصادرات السعودية، الصادرات السعودية" مساهم رئيسي في رؤية المملكة 2030 مجموعة متكاملة من المبادرات والخدمات لدعم المنتج الوطني، 2019).

● **المشاركة في المعارض التجارية:** تتيح هيئة تنمية الصادرات السعودية الفرص للمصدرين المشاركة في المعارض خارج المملكة من أجل التعريف والترويج لمنتجاتهم وخدماتهم للزوار من مختلف الدول، على المشارك حياة سجل تجاري والدخول إلى موقع الهيئة واختيار خدمة المعارض الدولية حيث يجد المصدر قائمة لمجموعة المعارض الدولية يختار ثم حجز موقع الجناح، أما رسوم الخدمة تختلف على حسب موقع المعرض، كما شاركت هيئة تنمية الصادرات السعودية في عديد المعارض الدولية كمعرض الصحة العربي 2019، منتدى الاستثمار السعودي الصيني، معرض الخليج الغذائي، معرض عرب بلاست 2019 المتخصص في البلاستيك والمطاط والبيetroكيماويات. (هيئة تنمية الصادرات السعودية، الصادرات السعودية" مساهم رئيسي في رؤية المملكة 2030 مجموعة متكاملة من المبادرات والخدمات لدعم المنتج الوطني، 2019)

● **خدمة تحفيز الصادرات:** تقدم هذه الخدمة حوافز تصديرية متوافقة مع لوائح منظمة التجارة العالمية للدعم المادي للأنشطة المتعلقة بالتصدير وتغطي التكاليف التي تتحملها الشركات السعودية في المراحل المختلفة لعملية التصدير مثل منح شهادات للمنتجات، التسويق والاعلان، تسهيل زيارة المشترين المحتملين، تسجيل المنتجات في الدول الأجنبية، توفير خدمات استشارية في التصدير والقانون والتدريب، وقد رصد لهذا البرنامج مبلغ 122 مليار ريال سعودي، وتحدد قيمة الحوافز حسب نوع النشاط يستثنى من هذا البرنامج جميع التكاليف التشغيلية. (هيئة تنمية الصادرات السعودية، الصادرات السعودية" مساهم رئيسي في رؤية المملكة 2030 مجموعة متكاملة من المبادرات والخدمات لدعم المنتج الوطني، 2019)

● **أدوات مساعدة للتصدير:** تتيح هيئة تنمية الصادرات السعودية على موقعها الإلكتروني مواقع إلكترونية مساعدة للمصدر لمعرفة معلومات حول التجارة الالكترونية، مؤسسات تمويل الصادرات، التعاملات البنكية الدولية، دراسة السوق...

● **تقديم حلول لتحديات البيئة التصديرية:** يمكن للمصدر رفع جميع التحديات أو العوائق (محلية أو دولية) التي قد تواجهه إلى هيئة تنمية الصادرات بإرسال البيانات الخاصة بذلك وتقوم الهيئة بدراسة التحديات والعمل على معالجتها بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، ويمكن للمصدر تسجيل أي تحدي في البوابة الإلكترونية للهيئة.

● **طلبات مراجعة قرارات منع وتقييد التصدير:** قد يواجه المصدر السعودي بعض العراقيل الإدارية تقيد عملية التصدير أو ترفض العملية تماماً، هنا تساعد هيئة تنمية الصادرات السعودية على تعديل القيد على التصدير أو رفعه عن طريق ملاً الاستمارة في موقع الهيئة من قبل المصدر وتحديد الطلب والجهة الحكومية وتفاصيل الطلب واي وثيقة اثبات حتى يتم دراسة المشكل وإيجاد الحلول.

● **خدمة أطلس التصدير:** بهدف تطوير القدرات التصديرية للمنشآت السعودية عملت هيئة تنمية الصادرات السعودية على إطلاق أداة إلكترونية لتوفير بيانات عن التجارة العالمية وتحليلها وتسهيل الضوء على فرص التصدير المتاحة كما تقدم معلومات حول العرض والطلب في الأسواق والقطاعات المستهدفة، وتسلط الضوء على فرص التصدير المتاحة وعرض مختلف المؤشرات الاقتصادية للدول، وقد تم بناء هذه الخدمة من خلال الربط مع 19 قاعدة بيانات دولية ومحلية بما أحدث البيانات بالإضافة إلى مؤشرات تنافسية المنتجات السعودية ومدى جاذبية الأسواق العالمية، وقد صممت هذه الخدمة لدعم متخذي قرار التصدير وأيضاً مساعدة الطلبة والباحثين في مجال التجارة الدولية. (هيئة تنمية الصادرات السعودية، أطلس التصدير، 2019)

● **تقديم ورش عمل ودورات تدريبية:** إقامة ورشات عمل ودورات لتنمية الكفاءات البشرية في مجال التصدير والتجارة الدولية وتطوير قدرات الشركات على رفع معرفتها بإجراءات التصدير ومختلف القوانين وأفضل الممارسات في التجارة الدولية(التسويق، نظام إدارة الجودة الايزو، إدارة سلاسل الامداد، الإجراءات الجمركية للتصدير، التمويل وطرق الدفع...)، كذلك إيجاد فرص تصديرية للمصدرين وربطهم بالمشتريين والشركاء المحتملين، بعدها تسلم شهادات بعد اكمال الدورة التدريبية، وكان ضمن هذه الدورات برنامج دعم الشهادات التدريبية في مجال التصدير بالتعاون مع أكاديمية غرفة التجارة الدولية، حيث يضمن البرنامج تقديم 300 منحة تدريبية من هيئة تنمية الصادرات السعودية لمنتسبي 132 منشأة سعودية مصدرة أو تطمح للتصدير في عدة قطاعات مختلفة، وفي الأخير يمكن للمتدرب الحصول على

شهادة متخصصة في التصدير. (هيئة تنمية الصادرات السعودية، الصادرات السعودية" مساهم رئيسي في رؤية المملكة 2030 مجموعة متكاملة من المبادرات والخدمات لدعم المنتج الوطني، 2019)

● **بيوت التصدير:** تتيح هذه الخدمة للمصدرين والشركات طلب الترخيص بمزاولة نشاط بيوت التصدير وهي شركات تعمل كوسيط تجاري تقدم كافة خدمات سلسلة القيمة في قطاع التصدير وذلك لمساعدة المصدرين على النفاذ الى الأسواق الخارجية المستهدفة، حيث يقوم العميل بتقديم طلب لهيئة تنمية الصادرات ثم دراسة الطلب ثم الترخيص بممارسة هذا النشاط وبذلك تحصل الشركة على مسمى بيت التصدير مرخص، حيث تحصل على مجموعة من المزايا منها الحصول على الاعتراف الحكومي، الحصول على استشارات مباشرة من هيئة تنمية الصادرات، الاستفادة من حوافز مادية وغير مادية، تمكين المشاركة في المعارض التسويقية والتجارية. (هيئة تنمية الصادرات السعودية، 2024)

● **التقييم الذاتي جاهزية التصدير:** بهدف تحديد المصدر أو الشركة السعودية نقاط قوتها وضعفها ومدى جاهزيتها للشروع في مجال للتصدير وضعت هيئة ترقية الصادرات السعودية تقييماً ذاتياً وهو اختبار من 10 أسئلة في نهاية التقييم يتلقى العميل النتيجة وتوصيات عامة وارشادات تساعد في اتخاذ قرار الدخول لمجال التصدير، كما تقوم الهيئة بخدمة التقييم التفصيلي للتصدير من خلال زيارات ميدانية للشركات السعودية لتقييم قدراتها التصديرية وتزويدها بخطة تطوير لتحقيق أهدافها التصديرية. (هيئة تنمية الصادرات السعودية، الصادرات السعودية" مساهم رئيسي في رؤية المملكة 2030 مجموعة متكاملة من المبادرات والخدمات لدعم المنتج الوطني، 2019)

● **أدلة التصدير والدخول إلى الأسواق:** بهدف تسهيل العملية التصديرية للمصدر السعودي وضعت هيئة تنمية الصادرات السعودية على موقعها الإلكتروني دليل التصدير شامل إضافة إلى دليل التصدير لأكثر من 200 دولة تشتمل على معلومات تساعد العميل على اتخاذ قرارات سليمة عند الدخول إلى سوق جديد يتضمن كل دليل ملف تعريفى للدولة وطرق ممارسة الأعمال التجارية ومتطلبات السفر كذلك.

● **التعاملات البنكية الدولية:** لإجراء أي عملية تصدير يحتاج المصدر إلى معلومات حول البنوك الأجنبية ونوع المعاملات ومعرفة الجدارة الائتمانية للمستورد كما يجب على المصدر الأخذ بعين الاعتبار حالة العلاقات المصرفية بين البنك المحلي والأجنبي ونوع العمليات البنكية المتاحة بينهما، فيمكن للمصدر السعودي التعرف على هذه المعلومات لأكثر من 70 دولة من خلال موقع هيئة تنمية الصادرات السعودية.

● **قائمة البنود الجمركية المقيدة والممنوع تصديرها:** وهي قائمة خاصة بالمنتجات المحظورة والمقيدة متاحة على الموقع الإلكتروني لهيئة تنمية الصادرات السعودية، توفر على المصدر الوقت والجهد للبحث عن المنتجات المحظورة أو المقيدة في مجال التصدير.

● **مبادرة صنع في السعودية:** هي إحدى برامج تطوير الصناعة المحلية والخدمات اللوجستية بقيادة هيئة تنمية الصادرات السعودية بدأ العمل بها سنة 2021، لها هدفين الأول مساعدة المؤسسات المحلية ومرافقتها لتشجيع المستهلكين المحليين على التوجه أكثر لشراء المنتجات المصنعة محلياً، أما الهدف الثاني هو مساعدة مؤسسات الأعمال على زيادة صادراتها إلى الأسواق ذات الأولوية حيث يستخدم المستفيدون من البرنامج شعار صنع في السعودية، وبذلك تتيح هذه المبادرة الفرصة لمؤسسات الأعمال لتوسيع نطاقها وترويج منتجاتها محلياً ودولياً (صندوق النقد الدولي، 2023، صفحة 90)، فيمكن هذا المشروع من التسجيل القانوني لعلامة صناعة سعودية كعلامة عامة وعلامة اعتماد حسب متطلبات كل دولة في مختلف الدول إقليمياً وعالمياً وتخص 11 فئة من مختلف القطاعات ذات الصلة والأولوية وفقاً للمشروع، وتم تسجيل العلامة التجارية في 27 دولة في الاتحاد الأوروبي واليابان وكذلك في الإمارات العربية، الكويت، البحرين وسلطنة عمان سنة 2023. (هيئة تنمية الصادرات السعودية، التقرير السنوي، 2023، صفحة 19)

● **حملات ترويجية مختلفة للسلع والخدمات السعودية:** نفذت هيئة تنمية الصادرات السعودية خلال سنة 2023 أكثر من 17 حملة ترويجية للسلع والخدمات السعودية محلياً ودولياً، وقامت برعاية 4 أحداث محلية ودولية لارتقاء بالصورة الذهنية والعلامة التجارية

للصادرات السعودية، كما تم تكثيف نشر الأخبار في وكالة الأنباء السعودية والجرائد الرسمية والمواقع الإلكترونية المحلية، الإقليمية والدولية وتنظيم لقاءات تلفزيونية مع مسؤولي الهيئة، كما قامت الهيئة بوضع محتوى توعوي تفاعلي جاذب على مختلف شبكات التواصل (لينكدان، يوتيوب، اكس، فايسبوك...) حيث زاد بشكل كبير عدد المشاهدات والمتابعين لمنشورات الهيئة. وبذلك تعرف المنتجات السعودية أكثر لدى المتابعين والمشاهدين وزيادة الطلب عليها. (هيئة تنمية الصادرات السعودية، التقرير السنوي، 2023، صفحة 18)

● **الاتفاقيات التجارية الدولية:** لتعريف المصدرين أكثر بمختلف القوانين وجميع التسهيلات المدرجة ضمن الاتفاقيات التجارية للمملكة العربية السعودية وضعت هيئة تنمية الصادرات السعودية في موقعها الإلكتروني معلومات واضحة وبسيطة عن الاتفاقيات التجارية للمملكة سواء دولية أو إقليمية أو ثنائية لكي يكون المصدر السعودي على دراية بالامتيازات والتسهيلات والفرص المتاحة ضمن هذه الاتفاقيات.

2. إبرام اتفاقيات لتنمية الصادرات وتعزيز وصولها إلى الأسواق الأجنبية:

● **مبادرة تمويل الصادرات:** هي إحدى مبادرات تحفيز القطاع الخاص بالتعاون مع برنامج تطوير الصناعة الوطنية السعودية والخدمات اللوجستية حيث وقعت هيئة تنمية الصادرات السعودية اتفاقيتين لتمويل المصدرين مع صندوق التنمية الصناعية السعودي والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التابعة للبنك الإسلامي للتنمية، وقد بلغ المبلغ الإجمالي للتمويل 5 مليارات ريال سعودي وحدد الحد الأعلى للتمويل 600 مليون ريال لكل عميل، يساعد هذا التمويل المصدرين على تنفيذ عمليات التصدير التي تعاني من عجز في التمويل أو حاجة المستورد لتمويل مالي، أما المنتجات التمويلية فمقسمة إلى التمويل السابق للتصدير وهو مقدم للمصدر المحلي لتلبية احتياجات رأس المال العامل (شراء مواد خام)، والقسم الثاني تمويل المستورد وهو تمويل الصادرات بعد الشحن والمقدم للمشتريين الدوليين للسلع السعودية. (هيئة تنمية الصادرات السعودية، الصادرات السعودية" مساهم رئيسي في رؤية المملكة 2030 مجموعة متكاملة من المبادرات والخدمات لدعم المنتج الوطني، 2019)

● **بنك التصدير والاستيراد السعودي:** الذي تم الموافقة على تنظيمه بداية سنة 2020 والذي يهدف إلى تعزيز تنمية الصادرات غير النفطية وزيادة تنافسيتها في الأسواق الدولية من خلال تقديم حلول ائتمانية لتمويل الصادرات كذلك تأمين ائتمان الصادرات بمزايا تنافسية بالشراكة مع عديد المؤسسات المالية الوطنية وبنوك التصدير العالمية والهيئات الوطنية (بنك التصدير والاستيراد السعودي، 2024)، في هذا السياق قام بنك الاستيراد والتصدير السعودي بتوقيع اتفاقية مع شركة بتروكيم الشرق الأوسط الإماراتية الرائدة في توزيع المنتجات الكيميائية والبتروكيميائية وتعتبر أكبر موزع للمواد الكيميائية في الشرق الأوسط وأفريقيا وخبرة واسعة في الأسواق الإقليمية والعالمية، هذه الاتفاقية تمثل في منح تسهيلات ائتمانية بمبلغ 25 مليون دولار لتمكين الشركة الإماراتية من استيراد المزيد من المنتجات السعودية وإعادة تصديرها إلى الأسواق العالمية، وبهذا تحقق الهدف المنشود من الاتفاقية وهو تنمية الصادرات السعودية غير النفطية ومضاعفة الفرص أمامها للدخول إلى أسواق جديدة وانتشارها في الأسواق العالمية المستهدفة. (بنك التصدير والاستيراد السعودي، 2023).

II. **الاتفاقيات التجارية للمملكة:** تعتبر المملكة العربية السعودية عضو في عديد الاتفاقيات التجارية دولية، إقليمية أو ثنائية نوجزها فيما يلي: (هيئة تنمية الصادرات السعودية، الاتفاقيات التجارية للمملكة، بلا تاريخ)

1. **منظمة التجارة العالمية:** انضمت المملكة إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 2005 وتدعو المنظمة في أحكامها واتفاقياتها إلى زيادة حجم التجارة الدولية وبالتالي زيادة الصادرات وتقديم الدعم لها ومن أنواع الدعم المقدم للصادرات من قبل الدولة العضو الإعفاء الجمركي لعناصر الإنتاج الداخلة في الصناعة (لا تكون مقتصرة على التصدير) كذلك دعم بعض الخدمات اللوجستية، وتعتبر اتفاقية تسهيل التجارة أحدث اتفاقية للمنظمة وأصبحت سارية المفعول سنة 2017 والتي تهدف إلى تسهيل إجراءات التصدير والاستيراد من حيث الوقت والتكلفة حيث يجب على الدول الأعضاء ومنها السعودية تسهيل إجراءات الجمارك (الوقت والتكلفة، تصدير واستيراد)، كما تعمل هيئة تنمية الصادرات السعودية على إعداد وتطبيق مجموعة من الحوافز للمصدرين تتوافق مع أحكام المنظمة، وقد شهدت قيمة الصادرات غير

النفطية منحني تصاعدي تقريبا منذ سنة 2000 حيث قدرت ب 25 مليار ريال سعودي لتتضاعف حوالي 10 مرات سنة 2023 لتصل إلى 272 مليار ريال سعودي. (الشكل رقم 04)

2. الاتفاقيات التجارية الإقليمية: تمثلت في:

● **الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي:** وقعت عليها السعودية مع دول مجلس التعاون الخليجي سنة 1981 وقد طرأت عليها تغييرات سنة 2001 منها التكامل الإنمائي بين دول المجلس، تنمية الموارد البشرية، التعاون في مجالات البحث العلمي والتقني ...، وتطبق دول مجلس التعاون الخليجي أنظمة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي (5 بالمئة لمعظم السلع) مع حرية انتقال السلع ذات المنشأ الوطني بين دول المجلس دون قيود (دون رسوم جمركية أو غير جمركية) مع حرية تطبيق كل دولة أنظمتها فيما يخص السلع الممنوعة أو المقيدة.

● **اتفاقية تسهيل وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى):** تم التوقيع عليها سنة 1981 تهدف إلى تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية تدريجيا من الرسوم الجمركية والقيود المختلفة تم الإعلان عن قيامها سنة 1997 أما التطبيق الكامل كان سنة 2008.

3. الاتفاقيات الثنائية:

● **دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) 2014:** تم التوقيع عليها بين مجلس التعاون الخليجي و4 دول أوروبية غير منتمية للاتحاد الأوروبي سنة 2009 ودخلت حيز التنفيذ سنة 2015 تضم كل من سويسرا آيسلندا مملكة النرويج وامارة ليخشتين وجميعها دول أعضاء في منطقة شنغن هدفها تحرير التجارة في السلع والخدمات وزيادة الفرص الاستثمارية المشتركة والحماية الفعالة للملكية الفكرية، تعفى جميع صادرات مجلس التعاون بما فيها السعودية إلى الأفتا (EFTA) من الرسوم الجمركية كذلك الواردات باستثناء السلع بغرض الحماية تبقى دون تحرير، بالنسبة للجانب السعودي تقوم هيئة تنمية الصادرات السعودية بدعم مشاركة الراغبين في التصدير من شركات ورجال أعمال في المعارض التي تقام في الجانب الآخر وهنا يعرف المصدرون السعوديون الفرص التصديرية في دول الأفتا.

● **اتفاقية مجلس التعاون الخليجي-سنغافورة 2015:** تم التوقيع عليها سنة 2008 ودخلت حيز التنفيذ سنة 2015 تغطي مجالات عديدة منها التجارة في السلع والخدمات، التجارة الالكترونية، المشتريات الحكومية، التعاون في مجالات التكنولوجيا والاتصالات، التعاون في مجالات الزيارات التجارية، إذ تتيح الاتفاقية لجميع صادرات مجلس التعاون الخليجي الدخول إلى أسواق سنغافورة دون رسوم جمركية بالمقابل 99% من صادرات سنغافورة تدخل أسواق مجلس التعاون الخليجي دون رسوم جمركية أما 1 بالمئة تطبق عليها رسوم لمدة 5 سنوات بدء من 2015 على أن تكون جميع سلع الصادرات لكلا الطرفين ذات منشأ وطني وأن يرفق معها شهادة منشأ.

III. **فتح ملحقيات تجارية سعودية في الخارج:** تتولى الهيئة العامة للتجارة الخارجية السعودية الإشراف على ملحقيات تجارية في الخارج التي بلغ عددها 20 ملحقة سنة 2022 (الهيئة العامة للتجارة الخارجية، 2022) الهدف منها تعزيز الصادرات السعودية وجذب الاستثمارات وتعزيز العلاقات التجارية مع الدول الشقيقة والصديقة، وتتمثل مهامها في: (الهيئة العامة للتجارة الخارجية، الملحقيات التجارية، 2024)

- فتح أسواق جديدة وعرض الفرص الاستثمارية للمستثمرين المحتملين سواء للقطاع العام أو الخاص.
- المساهمة في تيسير التجارة وحل التحديات التي تعيق نفاذ تجارة المملكة للخارج، ومتابعة تنفيذ الدول لالتزاماتها في الاتفاقيات والمعاهدات التجارية الدولية.
- تقديم الدعم الفني للقطاع الخاص السعودي والمساهمة في التوعية بموضوعات التجارة الدولية ومحاولة الاستفادة أكثر من الاتفاقيات التجارية والامتيازات الممنوحة فيها والالتزامات المترتبة عليها والفرص التي تتيحها.

- دعم تمثيل المملكة في المنظمات والمحافل الإقليمية والدولية ذات العلاقة بشؤون التجارة الخارجية، والمشاركة في المؤتمرات والمنتديات التجارية وفقاً لما تراه هيئة التجارة الخارجية مناسباً.
- تطوير وتنمية العلاقات التجارية الثنائية.

وكمثال على هذه الملحقيات وضمائنا لتعزيز العلاقات السعودية اليونانية تم فتح ملحقية تجارية باليونان سنة 2022 وهذا كان امتداداً لثمين العلاقات الثنائية بين الطرفين والمساهمة في تمكين نفاذ الصادرات السعودية إلى الخارج وزيادة الاستثمارات، هذا إضافة إلى الملحقيات في كل من سويسرا، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، إيطاليا، العراق، باكستان، روسيا، المغرب وعديد الدول في جميع القارات.

نتائج وتوصيات:

تتوفر المملكة العربية السعودية على ثروات طبيعية تجعلها تحتل المراتب الأولى عالمياً في قطاع الصناعات الاستخراجية كذلك لها موقعا استراتيجيا هاما ومعبر لجميع القارات إضافة إلى شساعة مساحتها، هذه الامتيازات تحتم عليها العمل بجدية لدخول قائمة الدول الاقتصادية الكبرى عالمياً، ومن خلال ما سبق يبدو لنا أن المملكة العربية السعودية مصممة على تنويع اقتصادها وزيادة صادراتها غير النفطية، فقد حققت تقدماً كبيراً في هذا المجال من خلال مختلف التسهيلات المقدمة للمصدرين كذلك المتابعة الفعالة للمنشأة التي بصدد التصدير أو المصدرة مسبقاً وواجهت عوائق تجارية أو قانونية سواء محلية أو أجنبية، هذه المرافقة تعطي الثقة أكثر للمصدرين لزيادة الإنتاج والعمل أكثر على دخول الأسواق الأجنبية، فمن خلال هذه الورقة البحثية توصلنا إلى النتائج التالية:

- أصبحت الصادرات السعودية غير النفطية مشتملة إعادة التصدير تغطي نسبة 35 بالمئة من قيمة الواردات السعودية سنة 2023 وقد غطت قرابة نصف الواردات سنة 2021 كأعلى ارتفاع لها بعدما كانت تغطي فقط 33 بالمئة من قيمة الواردات سنة 2014 وهذا يعتبر مؤشر جيد لدولة بتولية اهتمت بالصادرات غير النفطية منذ بداية الألفية الثالثة.
- تضاعفت الصادرات السعودية غير النفطية مشتملة إعادة التصدير بأكثر من 10 مرات منذ سنة 2000 إلى غاية 2023.
- رغم الأزمات السياسية والاقتصادية التي ميزت العقد الأول والثاني من الألفية الثالثة إلا أن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والصادرات غير النفطية لم تتأثر بهذه الأزمات أو بالأحرى تأثرت بحدّة أقل بكثير من القطاع النفطي الذي يرتبط ارتباطاً قوياً بتقلبات أسعاره العالمية.
- ساهمت الصادرات غير النفطية السعودية في تخفيض المخاطر الناجمة عن المشروعات العملاقة وأهمها الخاصة بقطاع النفط.
- إن اهتمام المملكة العربية السعودية بتطوير وتشجيع الصادرات غير النفطية يضمن تحقيق الاستقرار المالي في عالم تسوده الاضطرابات، هذا ظهر من خلال مختلف التسهيلات المقدمة للمصدرين بصورة مباشرة أو في إطار اتفاقيات ثنائية، إقليمية ودولية.
- يبقى القطاع النفطي مسيطراً على أهم المتغيرات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية سواء قيمة الاستثمارات أو قيمة وحجم الصادرات كذلك الناتج المحلي الإجمالي.

رغم الجهود المبذولة لتقليل اعتماد الاقتصاد السعودي على القطاع النفطي إلا أنه لا تزال هناك تحديات يجب على الدول العربية النفطية والمنطقة العربية بشكل عام والحكومة السعودية بشكل خاص التغلب عليها لذلك ندرج مجموعة من التوصيات في هذا السياق:

1. تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية وذلك بتبني خطط واستراتيجيات على المدى البعيد ومتابعة جدواها وانعكاساتها على قطاع التصدير.

2. تعزيز التكامل الاقتصادي العربي واستغلال التقارب الفكري والثقافي والديني للدول العربية لزيادة حصة التجارة العربية البينية من إجمالي التجارة العربية، والسوق العربية كوجهة هامة لتسويق مختلف المنتجات باعتبار الدول العربية تعاني جلها من ضعف التنوع الاقتصادي بدرجات متفاوتة.
3. تحفيز وتسهيل العمليات التصديرية ومساعدة المصدرين على إيجاد أسواق لمنتجاتهم لا يكفي إذ يجب التركيز على جودة المنتجات ومطابقتها للمعايير الدولية.
4. العمل على تطوير البنية التحتية لتدعيم سلسلة التوريد وسلسلة القيمة بشكل عام ما يكسب المنتجات ميزة تنافسية ومكانة في السوق الدولية.
5. تكوين الكوادر البشرية في مجال التجارة الدولية وتشجيع البحث العلمي في هذا المجال.
6. التركيز على تكامل القطاعين العام الخاص لما له أهمية في تطوير الصناعات المحلية ومساعدة المشاريع الناشئة في البروز والتطور وتوسيع النشاط.
7. التطور الإيجابي للصادرات غير النفطية للمملكة العربية السعودية كان نتيجة الإصلاحات والجهود المبذولة لتعزيز التجارة والترويج للصادرات غير النفطية في السعودية. لذلك بإمكان صناع القرار في الجزائر الاستفادة من التجربة السعودية خاصة فيما يخص التسهيلات والترتيبات الممنوحة للمصدرين أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل هيئة ترقية الصادرات السعودية.
8. ضرورة الاهتمام بجدوى التكامل الاقتصادي العربي ودراسة عوائق تطبيق مختلف قواعد واتفاقيات منطقة التجارة الحرة العربية ومحاولة إيجاد ترتيبات لفصل الصراعات السياسية عن القطاع الاقتصادي لتوطيد الاستثمارات العربية واستغلال العلاقات الجيدة مع كل دولة عربية.

الاحالات والمراجع:

- [illegible]